

## وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

(قطاع الشئون الاجتماعية)

قرار رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠١

صادر بتاريخ ٢٠٠١/٢/١١

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

وتعديلاته :

وعلى لائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى تقرير مراجعة أعمال مؤسسة آل فايد الاجتماعية الخاصة عن المدة من ١٩٩٠

إلى ١٩٩٦ :

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات المؤرخة ٢٠٠١/١/٣٠

والتي ثبت من خلالها عجز تلك المؤسسة عن تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها

وذلك لإقامة مؤسساتها بالخارج وعدم وجود من يتولى إدارة شئونها ووقع المؤسسة

في عدة مخالفات قانونية وإدارية لعدم انعقاد جمعيتها العمومية منذ عام ١٩٩١

وحتى تاريخه وقبولها هبة من الخارج بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٩ دون موافقة الجهة الإدارية

فضلاً عن عدم إمساكها لدفاتر تفصيلية لحسابات المخازن وعدم وجود المستندات الدالة

على الصرف والإيرادات وفقدانها لسجلاتها ومستنداتها على نحو ما أبلغت به :

وعلى موافقة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بحل المؤسسة المذكورة :

وبناء على ما عرضه علينا السيد رئيس قطاع الديوان العام :

قرار:

(مادة أولى)

حل مؤسسة آل فايد الاجتماعية الخاصة وأيوله أموالها إلى مؤسسة مصطفى وعلى أمين الخيرية .

(مادة ثانية)

يعين كل من :

السيد / إبراهيم محمود على مطاوع .

السيد / سيد إبراهيم على .

مصفيان لهذه المؤسسة بكافأة مالية تعادل (٥٪) من صافي أموال المؤسسة بعد أقصى ٢٥ جنیهاً لكل منهما بعد انتهاء أعمال التصفية .

(مادة ثلاثة)

على المصفيين اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة لتسليم عهد ومتلكات المؤسسة المنحلة إلى مؤسسة مصطفى وعلى أمين الخيرية ، والانتهاء من أعمال التصفية في موعد غایته ثلاثة شهور من تاريخه .

(مادة رابعة)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر بالواقع المصرية .

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

دكتورة / أمينة الجندي